الاردن [تنتمي] الى الشعب الفلسطيني، فان التطلّع الى سيادة فلسطينية قد تحقّق منذ فترة في الضفة الشرقية»، ودعت الى قيام دولتين، اردنية شرق النهر واسرائيلية غربه، ورفضت فكرة وجود دولة ثالثة فيما بينهما[٢٧]، مشدّدة على الشعار الذي أطلقه شارون «الاردن هو فلسطين». وكما كان لقرار فك الارتباط دوافعه، فقد كان له نتائج موازية لا تقل تأثيراً في أوضاع المنطقة عن تأثّر الاردن نفسه بهذه الاوضاع ولجوئه الى الانفكاك من «المتاعب» الفلسطينية. فقد فرض فك الارتباط على جميع الاطراف اعادة ترتيب أولوياتها، ودفعها نحو اتخاذ مواقف تنسجم والمعطيات الجديدة التي نشأت بفعل القرار، اقليمياً ودولياً[٢٨]. ويهمّنا، في هذا الصدد، مدى تأثير القرار ذاته في مجرى السياسة الفلسطينية. فقد وجدت م.ت.ف. نفسها قبالة استحقاقات جديدة حتّمت عليها اتخاذ قرارات لمجابهتها، «ولم يكن [أمامها] سوى الواقع واستنفاد ممكناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر وممكنات الواقع الفلسطيني، التي تحرّكت... بين تطوير العناصر الاولية لشكل [وجود الفلسطينيين] السياسي الذي عبّرت عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين من النضال السياسي والعسكري»[٢٩]. وعلى الرغم ممّا ترتّب على قرار فك الارتباط فلسطينياً، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني عليه بالتروّي الشديد؛ واعتبرت المنظمة القرار الاردني «تحدياً لقدرتها على الاضطلاع بمهامها القيادية للشعب الفلسطيني». ثمّ تراوحت الآراء حول مفهوم الخطوة الاردنية بين من اعتبرها «انجازاً من منجزات الانتفاضة، يقدم فرصة لطرح القضية بصفتها المطلقة كقضية صراع اسرائيلي ـ فلسطيني، يمثّل فيه العامل الاردني عاملاً مضافاً وليس بديلاً من المنظمة»؛ وبين من اعتبرها «خطوة تضيف عبئاً الى المنظمة في توقيت غير مناسب»[٣٠]. وكثر التحدث عن فراغ سياسي وقانوني في الضفة الفلسطينية، فيما رأى ياسر عرفات ان المنظمة تملأ، من الناحية الفعلية، الجانب السياسي منه، وبالتالي يتوجّب عليها ملء الجانب القانوني، في وقت بدأت الحكومة الاردنية بوضع القرار موضع التنفيذ، «فتمّ فصل الموظفين التابعين للادارات الاردنية والمقيمين في الضفة الفلسطينية، الّا القليل منهم، وعمدت الى الغاء جوازات السفر الممنوحة لمواطني الضفة الفلسطينية، الذين اعتبرتهم مواطنين غير اردنيين، وتمّ استبدال الجوازات بأخرى مؤقتة، لمدة عامين فقط»[٣١].

في مواجهة هذه الظروف، تصدّت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر (١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨)، لمرحلة ما بعد فك الارتباط. وجاءت قراراتها بمثابة ردّ تاريخي على مجمل التطوّرات في المنطقة، واستجابة لأهداف الانتفاضة التي خيّمت أجواؤها على وقائع الجلسات. وقد اعتبرت دورة المجلس الوطني هذه، «الاكثر أهمية [بين الدورات السابقة] باستثناء الدورة الاولى التي أنشأت المنظمة، ربيع العام ١٩٦٤. فقد صدر عنها ثلاث وثائق بالغة الاهمية، هي: اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس؛ واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لهذه الدولة؛ وبيان سياسي [حدّد] أسس التحرّك السياسي [الفلسطيني] المقبل»[٣٢]. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية فسحت في المجال أمام م.ت.ف. لفرض كامل سلطتها على الوضع الفلسطيني.

الفلسطينيون وخيار الاردن الديمقراطي

تابع الاردن، في المرحلة التالية لاعلان استقلال دولة فلسطين، واعتماد برنامج السلم الفلسطيني[٣٣] أساساً لتحرّكات م.ت.ف. السياسية، خطواته نحو تعزيز الاوضاع الداخلية في البلاد. وأعلن الملك حسين عن «ان العالم كله يتغيّر، والاردن هو جزء من هذا العالم». وتمنّى ان